

وفيات

انتقل إلى رحمته تعالى
السيد محمود السيد موسى الأمين
والد الأستاذ سهيل والأستاذ حسين
والقاضي نزار والمهندس عصام
والدكتور عماد وإكرام ووفاء زوجة
محمد رضا ومي زوجة المهندس
فداء صادق
أشقائه: المدير العام السابق محمد
جواد والمرحومان رضا وفصل
تقبل التعازي في بيروت في قاعة
الجمعية الإسلامية للتخصص
العلمي قرب مركز أمن الدولة اليوم
الخميس 20 أيار من الساعة الثالثة
حتى الساعة السابعة.

ذكرى أسبوع

تصادف يوم الجمعة الموافق في 21
أيار 2015
ذكرى مرور أسبوع على وفاة فقيدنا
الغالي
المرحوم محمد الشيخ حسن غندور
أولاده: الدكتور خالد ورائد
رنا زوجة المهندس عباس بيطار
غنى زوجة طلال الداوق
أشقائه: الدكتور علي، المرحوم
الدكتور أسعد، المرحوم الدكتور
غسان - والمهندس أحمد
وبهذه المناسبة الأليمة، سيقام
مجلس عزاء عن روحه الطاهرة
الساعة العاشرة صباحاً في
حسينية بلدته النبطية الفوقا.
الأسفون: آل غندور، آل زيتون، آل
بيطار، آل الداوق
وعوم أهالي النبطية الفوقا
وكفرتينيت.

الأخبار

إعلاناتكم في صفحة
المبوّب والوفيات
عبر الواتس آب



03/662991

أو الاتصال على الرقم :

01/759500

فاكس:

01/759597

من أي منطقة

في لبنان،

يوماً من 7:30 صباحاً

لغاية 10:30 ليلاً

نختصر المسافات ومندوبونا
في خدمتكم للمتابعة
وتحصيل الفاتورة

محمود عباس سمسار لأراضي الضفة!

لم يكن ينقص رئيس
السلطة الفلسطينية
والقائد الأعلى لحركة
«فتح» ورئيس لجنتيها
المركزية والتنفيذية،
ورئيس منظمة التحرير، إلا
أن يكون سمساراً يخبث
أسعار الأراضي في الضفة
المحتلة، حتى يصبح
الحاكم بأمره، بيده كل
شيء، يبيع لمن يشاء
بالسعر الذي يشاء

قاسم س. قاسم

حصلت «الأخبار» على ست
وثائق أظهرت بيع رئيس السلطة
الفلسطينية عباس 3 أراض
لـ«صندوق الاستثمار الفلسطيني»،
بأسعار زهيدة حرمت خزنة
السلطة ملايين الدنانير الأردنية.
فقد أظهرت الوثائق بيع عباس
لأراض غير صالحة للاستعمال،
بل إن بعضها صادرت سلطات
الاحتلال لإنشاء تجمعات لبدو
الأغوار.

وفي وثيقة تعود إلى تاريخ 29
أيلول 2009 (الوثيقة رقم 1) باع «أبو
مازن»، عبر وزير سلطة الأراضي
نديم براهيم (بقي في منصبه إلى
ما قبل حكومة الوفاق على الأقل)،
قطعة أرض تبلغ مساحتها 8 آلاف
دونم في منطقة النويمة، قضاء
أريحا، لشركة «صندوق الاستثمار
الفلسطيني» برئاسة محمد
مصطفى، بهدف «تطوير برنامج
استراتيجي كبير لإنشاء مدينة
متكاملة في محيط أراضي (قرية
النويمة) بما في ذلك إنشاء المرافق
التعليمية والصحية والترفيهية
والحدائق العامة، بالإضافة إلى
المشاريع الزراعية والإسكانية
التي ستشكل مصدراً لتوفير آلاف
فرص العمل لأبناء المدينة ومناطق
المحافظات المجاورة».

حتى هذه اللحظة كل شيء يبدو
طبيعياً، فهنا مؤسسة صارت بحكم
التبعية لمنظمة التحرير (صندوق
الاستثمار) تشتري من السلطة
قطعة أرض لاستثمارها ولتحسين
حياة الفلسطينيين في الضفة.
تظهر الوثيقة تدخل عباس الغريب،
فـ«بعد قيام الفريقين بتخمين قيمة
الأرض، حدّد فخامة الرئيس الثمن
بمبلغ سبعة دنانير أردنية للمتر
المربع الواحد»، ما يلزم «الفريق
الثاني بدفع قيمة الأرض موضوع
هذه الاتفاقية بقيد قيمتها البالغة
(56,000,000) ستة وخمسين مليون
دينار أردني لحساب خزينة السلطة
الوطنية» (100 دينار أردني = 140
دولاراً أميركياً).

وكان قد سبق توقيع الاتفاقية
إرسال مصطفى إلى أعضاء
مجلس إدارة صندوق الاستثمار
رسالة في 28/9/2009 (الوثيقة
رقم 4)، طلب منهم فيها الموافقة
على استملاك الأرض، مؤكداً أنه
«سيتم تسديد سعرها من ديون
الصندوق المستحقة بذمة السلطة...
سيتم تقاص المبلغ من هذه الديون،
الأمر الذي يخفف من عبء الديون
المستحقة على السلطة». لكن ذلك لم
يحصل، ولم يحسم سعر الأرض من
الدين المستحق على السلطة، بل كما

أظهر العقد الموقع في اليوم التالي،
فإن الأموال حوّلت إلى خزينة
السلطة (هذا ما تظهره الوثيقة رقم
1).

مصطفى أكد لمجلس الإدارة أن
تقويم الحكومة لسعر الأرض بلغ
12 ألف دينار أردني للدونم «تم
تخفيضه نتيجة لتوسط السيد
الرئيس إلى 7 آلاف دينار للدونم،
ويعتبر هذا استغلالاً جيداً من
قبلنا لهذه الديون (التي سيكون
من الصعب جداً استردادها في
المرحلة القائمة».

بذلك يكون عباس قد حرم خزنة
السلطة مبلغ 40 مليون دينار
بسبب توسطه لخفض سعر
الأرض. لكن، بعد مرور عامين
على توقيع الاتفاقية اكتشف
«صندوق الاستثمار» أنه لا يمكن
استغلال الأراضي التي باعهم إياها
عباس، فأرسل مصطفى في تاريخ
2011/12/13 (الوثيقة رقم 6) رسالة

إلى «سيادة الرئيس محمود عباس
حفظه الله، رئيس اللجنة التنفيذية
لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس
دولة فلسطين» طالبه فيها بتوفير
قطعة أرض بديلة من أراضي
النويمة - أريحا.

وشكّا مصطفى، الذي أظهرت
رسالته تناقضاً واضحاً عما كان
قد قاله لأعضاء مجلس إدارة
الصندوق، إلى أبو مازن، أنه حتى
عندما اشتروا الأرض بسعر 7 آلاف



تدخل «أبو مازن»
في تحديد قيم
الأمتار المربعة لأراضي
بيعت لـ«صندوق
الاستثمار»



دينار للدونم، فإن «ثمن الدونم في
السوق في تلك المنطقة أقل من ذلك
بكثير، ولكن عزم الصندوق على
تطوير المنطقة جعلنا هذا الأمر
جانبياً».

وأكمل أن الصندوق قد اكتشف أن
هناك العديد من «العقبات المرتبطة
بوضع الأرض السياسي والقانوني
والجغرافي تحد من إمكانية
استثمار الجزء الأكبر من هذه
الأرض». وشرح مصطفى لعباس
أهم تلك العقبات، وهي أن «نحو
25% من الأرض فقط في منطقة
مصنفة أ (أي تحت حكم السلطة)،
فيما يقع كامل الجزء الآخر في
منطقة ج (تحت حكم الاحتلال
الإسرائيلي) ومقام عليه مستوطنة



ومعسكرات ونقاط تفتيش لجيش
الاحتلال، الأمر الذي استحال معه
الوصول للجزء الأكبر من الأرض».
أضاف مصطفى أنه «اتضح
وجود كابل اليباف ضوئية تابع
للإسرائيليين يقع في الجزء الواقع
من منطقة (أ) ويصل المستوطنة
المقامة على الجزء الآخر، واتضح
وجود مخالفات واعتداءات من
ابنية ومنازل ومنشآت مقامة
بصورة عشوائية على الأرض، دون
أن تتمكن السلطة الوطنية (بعد
عامين) من إزالة هذه المخالفات».

الطريف أنه تبين أن الأرض التي
باعها عباس «تفتقر إلى المياه،
وجميع مقومات التنمية الزراعية،
كما أن طبوغرافية الأرض تحد
المساحات القابلة للتوسع العمراني
وبناء المساكن»، علماً بأن الاحتلال،
وفق شكاوى سابقة وجهت إلى
السلطة، مسؤول عن سرقة المياه
هناك.

ولزيادة الطين بلة، «أنشأت قوات
الأمن الوطني (التابعة للسلطة)
ميدان رماية على جزء كبير محاذ
لقطعة الأرض، ما يجعل المنطقة
غير مرغوبة للسكن والعمل أو
حتى للسياحة». ولهذه الأسباب
مجتمعة، طلب مصطفى من الرئيس
«التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم
بتوفير أرض بديلة قابلة للتطوير
سواء في منطقة الأغوار أو أي
مناطق أخرى، وبنفس القيمة».

تظهر الوثائق أن السمسرة
لم تكن حكرًا على قطعة أرض
واحدة، بل تكشف وثيقة أخرى في
2010/11/28 (وثيقة رقم 2) بيع
السلطة مجموعة من قطع الأراضي
في الحوض رقم 5 ظهر عواد، من
أراضي سردا قضاء رام الله، التي
تبلغ مساحتها ستة وثمانين دونماً
صافياً للصندوق الاستثماري.

هذه المرة أيضاً بعدما «قام الفريقان
بتخمين قيمة الأرض محل هذه
الاتفاقية، تم تحديد ثمن المتر
المربع الواحد من قبل سيادة
الرئيس بمبلغ تسعين (90) ديناراً
أردنياً». ووفق الوثيقة الموقعة
في 2010/11/28 فإن الصندوق
سبلتزم «دفع مبلغ وقدره مليون
دولار أميركي كدفعة أولى عند
توقيع هذه الاتفاقية». ويلحظ أن
الوثيقة لم تحدد إلى أين سيذهب
المبلغ المدفوع على عكس الاتفاقات
السابقة التي حولت بها الأموال
إلى خزينة السلطة. كذلك (طبقاً
لوثيقة رقم 3) إن السلطة باعت عدداً
من الأراضي «من الحوض رقم 10 -
الإذاعة من أراضي البيرة قضاء رام
الله»، التي «تم تحديد ثمن المتر
المربع الواحد من قطع الأراضي
الموصوفة من قبل سيادة الرئيس
بثلاثمئة دينار أردني».

وقد وعدت السلطة «صندوق
الاستثمار» بأن تسلّم الأرض من
دون شاغليها والمخالفات الموجودة
عليها، وقد اتفق الطرفان على أن
تدفع الأموال «من خلال حوالة
مالية إلى خزينة السلطة الوطنية
الفلسطينية خلال أسبوع من تاريخ
تسجيل قطع الأراضي».

في الخلاصة، فإن هذه الوثائق، حتى
إن جاء كشفها متأخراً، فإنها تظهر
بعض من السمسرات التي تجريها
السلطة الوطنية بإشراف مباشر
من الرئيس المشغول في محاربة
الاستيطان وتدويل القضية،
علماً بأن «صندوق الاستثمار
الفلسطيني» الذي يفترض أن يكون
مستقلاً ويشغل أموال الفلسطينيين
هو من أهم المتبرعين لمشاريع
محمود عباس في الداخل والشقات،
كما يساهم بكثرة في الصناديق
التي فتحها عباس باسمه.



دفع السلطة إلى إرسال عضو لجنتها
التنفيذية (أحمد) المجدلاني لزيارة
طهران». ورأى أبو مرزوق أن واشنطن
«تجاوزت عن سياسات إيران السابقة
باعتبارها راعية للإرهاب، وخاصة
في فلسطين، بدعمها لحماس
وللجهاد الإسلامي وفصائل أخرى
تقاوم إسرائيل»، فيما تضع إيران الآن
في سلم أولوياتها محاربة الإرهاب
خاصة في العراق وسوريا، وهي
نفس الأولوية التي تتبناها أميركا...
ما يهمننا في هذا التغيير أن لا يكون
له انعكاس على الموقف من القضية
الفلسطينية، وهذا ما نرجوه، رغم
المرحلة التي تمر بها علاقات حماس
والجهاد، والجمهورية الإسلامية،
والتوتر المصطنع رغم كل الذرائع التي
سيقت لتبرير ذلك في الإعلام».

كذلك اعتبر القيادي الحمساوي أن
ما فعلته السلطة بشأن إيران «هي
نفس الخطوات التي سلكتها في
سوريا بعد توتر العلاقة مع حماس،
وبانتهازيتها أساعات أكثر مما
أحسنت»، مراهناً على أن «التبدلات
في المنطقة تتغير بسرعة كبيرة، ولم
تستقر بعد».

القضية أصداءً إعلامية وسياسية في
الوسط الدولي والأوروبي، في الوقت
الذي تحرص فيه المؤسسة السياسية
على حصر الاهتمام في مواجهة
الاتفاق النووي مع إيران.
في المقابل الآخر، يدرك الإسرائيلي
أن تجاوبه مع مطلب تحرير إعلان،
سيعزز دوافع الأسرى الآخرين
لانتهاج المسار نفسه، خاصة أن هناك
نحو 340 معتقلاً إدارياً - على الأقل
- تحتجزهم إسرائيل دون محاكمة،
وتجدد الأجهزة الأمنية احتجازهم في
أعقاب مضي كل ستة أشهر. مع ذلك،
ينبغي القول إن إسرائيل تُنقذ سابقة
بأنها لا تتجاوب مع الإضراب المفتوح
لأي معتقل إداري، إلا بعد وصوله إلى
حافة الموت الحقيقي، وأنها تحاول أن
تستنفد كل الوسائل قبل الوصول إلى
اتخاذ قرار حاسم.

في المقابل، استطاع أسير فلسطيني
أن يخوض مع أجهزة العدو معركة
إرادات، أسقط خلالها كل الرهانات على
إمكانية تراجعه أو ضعفه، واستمد
فيها قوته من عزمه النهائي على نيل
أحد أمرين: الحرية أو الاستشهاد.